

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
بنك البحرين والكويت

التاريخ: الأربعاء 27 مارس 2024
المكان: فندق الخليج، قاعة الدانة - مملكة البحرين

رقم الجلسة: 2024/1
الوقت: 10:00 صباحاً

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، ترأس السيد خالد حسين تقي بصفته نائب رئيس مجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في الموقع الإلكتروني لشركة بورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك وكذلك صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 6 مارس 2024، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,374,485,552 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها 1,730,086,010 سهم أي بنسبة 79.92% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب السجلات المعتمدة لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

السيد خالد حسين تقي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد طارق جليل الصفار	عضو مجلس الإدارة
السيد عارف حيدر رحيمي	عضو مجلس الإدارة
السيد ناصر خالد الراعي	عضو مجلس الإدارة
السيدة دانه عقيل رئيس	عضو مجلس الإدارة
السيد خالد ناصر الشامسي	عضو مجلس الإدارة
السيد خالد محمد العصفور	عضو مجلس الإدارة
السيدة نور نائل الجاسم	عضو مجلس الإدارة

- كما حضر الاجتماع كل من:

الدكتور عبدالرحمن سيف	الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد أحمد عبدالقدوس أحمد	رئيس أمانة سر المجموعة
الأستاذ عادل بوعلامه	المستشار القانوني لدى البنك
السيد علي أحمد جواد	مندوب وزارة الصناعة والتجارة
السيدة فاطمة عبدالرحمن	مندوب مصرف البحرين المركزي
السيد نادر رحيمي	ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ
السيد سنان الشروقي	ممثل شركة بورصة البحرين
السيد هاني الشيخ	ممثل شركة ك. فينتك تكنولوجيز - مسجل الأسهم المساند

استهل رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة. وقيل البدء في عرض جدول الأعمال، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، عبر عن الشكر العميق والامتنان للسيد مراد علي مراد رئيس المجلس، الذي بذل جهوداً كبيرة ومخلصة خلال فترة رئاسته لمجلس الإدارة. وأضاف أن السيد مراد كان له دور بارز في توجيه وإدارة أعمال البنك، ولن ينسى البنك إسهاماته القيمة خلال رئاسته. وفي هذا السياق، تثنى الجهود التي بذلها السيد مراد في تعزيز نجاحات البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وتمنى له التوفيق في جميع مساعيه المستقبلية. ثم عرض رئيس الجلسة على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2023/03/28.

قرار رقم 2024/1-1:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2023/03/28 كما هو."

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2023/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه البيئة التشغيلية، أهم أعمال وإنجازات البنك خلال عام 2023م، أهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. والعرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

قرار رقم 2024/1-2:

"أقرت الجمعية العامة العادية التقرير."

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2023/12/31م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 2023/12/31م والمصادقة عليها.

قرار رقم 2024/1-3:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2023م وصادقت عليها."

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- أرباح نقدية: 30 % من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 30 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 51,602,803 د.ب. (تتضمن الأرباح النقدية المرحلية 10% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 17,207,837 د.ب).
- أسهم منحة: 5% من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 8,650,430 د.ب.
- تحويل مبلغ 7,446,767 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للمسئولية الاجتماعية فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- ترحيل مبلغ 4,567,669 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

قرار رقم 4-2024/1:

" وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه "

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023 ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

أوضح رئيس الجلسة اهتمام البنك بهذا الموضوع وذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الإفصاحات المطلوبة وطلب من رئيس أمانة السر تلاوة ملخص عن تقرير الحوكمة والذي شمل أيضاً ملخصاً لنتائج تقييم المجلس ولجانه والسادة الأعضاء و التوصيات الرئيسية للتطوير الناجمة عن عملية التقييم.

قرار رقم 5-2024/1:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023 ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه "

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2023م.

قرار رقم 6-2024/1:

" وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2023م بمبلغ إجمالي هو 660,000 دينار بحريني "

9. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن تحديث برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل وإصدارها، في دفعة واحدة أو أكثر، بمبلغ يصل إلى 750 مليون دولار أمريكي كحد أقصى وتفويض مجلس الإدارة أو من يفوضهم للآتي:

(أ) اتخاذ كافة الاجراءات والخطوات اللازمة لتنفيذ وتحديث برنامج سندات اليورو متوسطة الأجل وإصدار السندات من وقت لآخر في حدود مبلغ البرنامج المقرر من المساهمين،

(ب) اتخاذ كافة القرارات بشأن إصدار السندات على سبيل المثال وليس الحصر الإصدار وتوقيته وشروط الاكتتاب شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

قرار رقم 2024/1-7:

" وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه "

10. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2024م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس.

قرار رقم 2024/1-8:

" وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للسنة المالية 2024م للقيام بالمهمة "

11. التصديق على تجديد تعيين هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك من 28 مارس 2023م إلى 27 مارس 2024م وإعادة تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات ابتداء من 27 مارس 2024م

قرار رقم 2024/1-9:

" وافقت الجمعية العامة العادية على الموضوع أعلاه "

12. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2023/12/31م.

قرار رقم 2024/1-10:

" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع أعلاه "

13. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين:

اسئلة وملاحظات بخصوص تقرير مجلس الادارة والتقرير السنوي لعام 2023م

السيدة شيماء التهامي:

شكرت السيدة شيماء التهامي السيد مراد علي مراد وأعضاء مجلس الإدارة على نتائج البنك والأرباح الممتازة ومؤشرات الأعمال القوية وأوضحت انه من اهم الإنجازات التي حققها البنك وبالأخص زيادة نسبة المرأة في عضوية المجلس و كذلك زيادة نسبة المرأة في المناصب الإدارية بزيادة 24%.

الأسئلة والاستفسارات:

السؤال الأول : هل هناك أي خطة لتوسع متوقع في الأسواق الدولية الأخرى خاصة أن البنك لديه تواجد في أسواق مثل تركيا ,الهند ,الكويت والإمارات العربية المتحدة ؟ ونسبة الأصول من محفظة قروض البنك في البحرين هي 70%، الا يضعف ذلك من أصول البنك في البيئة التشغيلية المحلية؟ بالنظر إلى أن العمليات الإقليمية صغيرة جدا وتصنيف البنك الانتماني يمكن أن يكون بحد أقصى تصنيف مملكة البحرين؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لتعرض اقتصاد البحرين والاقتصادات الأخرى كاستراتيجية يدخل البنك في الأسواق الأخرى خلال طريقتين، محفظة القروض ومحفظة الاستثمار. والشيء الأساسي الذي يحكم عمل بنك البحرين والكويت بانه إذا لم تتواجد الخبرة الكافية في الأسواق لا ندخل فيها. وبطبيعة الحال وجود البنك في مملكة البحرين وارتباط البنك بدول مجلس التعاون الخليجي، جعل هذه الأسواق، الأسواق الطبيعية لأعمال البنك واليوم نسبة أصول البنك في البحرين ودول مجلس التعاون قرابة 90%. ولدينا تواجد من زمن بعيد في دولة الكويت، ومكتب تمثيلي في الإمارات العربية المتحدة ومع أنه لا يوجد تواجد للبنك في الأسواق الخليجية الأخرى، فإن البنك يعرف طبيعة هذه الأسواق ولديه قاعدة عملاء فيها. وفي غير دول مجلس التعاون فإن للبنك تواجد في جمهورية الهند ومكتب تمثيلي في الجمهورية التركية وأعمالنا في هذه الدول محددة ضمن استراتيجية البنك وتعمل بشكل مستقر.

السؤال الثاني: هناك تركيز في محفظة الخدمات المصرفية لقطاع الشركات من المقاولات والعقارات في عام 2022 كيف تم تخفيف ذلك في عام 2023؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لإستراتيجية الأعمال في قطاعي البناء والعقار فإن معظم تمويل البنك لأجل مشاريع ودرجة أساسية البناء والعقار الشخصي للأفراد وعملاء الشركات الذي لديهم مشاريع محددة و ليست مشاريع للاستثمار و مثل القطاعات الأخرى لدى البنك حدود للتعرض للمخاطر.

السؤال الرابع: على صعيد الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ما هي درجة نقاط تأثير الانتمان الحالية لأنها في عام 2022 كانت متوسطة إلى منخفضة، مع اعتقادي بانها تحسنت في عام 2023 فكيف حسن البنك من هذه النتيجة. وكذلك فإن الأمن السيبراني والبيانات الشخصية تعتبر من المخاطر العالية من حيث التحول الرقمي؟ فكيف خفف إطار تكنولوجيا المعلومات لدى البنك من تلك المخاطر؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: مع بداية إستراتيجية التحول الرقمي منذ 2019 حددنا الجانب المهم في التطور الرقمي حيث ان لا بد ان يواكبه عملية مكثفة لرفع القدرة في الامن السيبراني. ومن ضمن الأمور التي عززت ذلك، تغيير الهيكل التنظيمي للأمن السيبراني ومضاعفة عدد الموظفين، حيث ان الأمر اليوم تغير كثيرا من عام 2019.

وايضا إقرار سياسات جديدة وتعزيز الحوكمة في هذا الجانب يعنى بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. وتم تشكيل لجنة إدارية برئاسة الرئيس التنفيذي وتم تحديث معظم الأنظمة في البنك، حيث إن الأنظمة القديمة تشكل مصدرا للمخاطر. ومن الأمور المهمة التي عمل عليها البنك برامج لتعزيز وعي الموظفين في هذا الجانب. وثمرة هذه الجهود أنه لم يتمكن طرف من خرق أنظمة البنك ومع ذلك يظل الموضوع مصدر قلق مستمر لجميع البنوك و الشركات.

السؤال الخامس: بنك البحرين والكويت لديه فريق عمل لمخاطر المناخ وبالنسبة للقروض المرتبطة بالاستدامة. هل قدم بنك البحرين والكويت قروضا مستدامة لدعم هذه المبادرة؟

الرئيس التنفيذي للمجموعة: بالنسبة لتبني التمويل الأخضر أو المستدام تبيننا مشروع الاستدامة في 2020 ومن ضمن ذلك كان جانب المستهلك و تم تقديم عدة برامج في هذا المجال، و تم تخصيص نسبة من التمويل للجوانب التي تدخل في الاستدامة في البحرين و خارج البحرين. وتم تحديد 4 محاور لإطار الاستدامة هي الحوكمة، الموظفين، الزبائن و المجتمع، و تم وضع مؤشرات أداء رئيسية لكل محور و تحديد الأهداف. و تم إصدار تقرير شامل من قبل البنك وايضا أصدر مصرف البحرين المركزي في العام الماضي ورقة استرشادية والعمل مستمر في هذا الصدد حيث أنه من الأساسيات التي علينا الالتزام بها. وبالنسبة لعملية التمويل إذا تم اخذ الاستدامة في الاعتبار، يجب على الأطراف المعنية أن تأخذ موضوع الاستدامة في الاعتبار أيضا، خاصة المشاريع الصغيرة و المتوسطة . والان فإن الاستدامة جزء من التقييم الإئتماني. وبالنسبة للبنك فتم اخذ العديد من المبادرات الداخلية لتعزيز موضوع الاستدامة و يجب التنويه بأن الموضوع في بداياته ولم يصل إلى مرحلة النضج بعد، وسيمضي البنك قدما حسب التطورات العالمية و المتطلبات الرقابية.

السؤال السادس: من اهم الأسئلة وهي بخصوص الاندماج هل هناك أي تطورات وما تأثير ذلك على السادة المساهمين؟

السيد رئيس الجلسة: بالنسبة للاندماج فهو موضوع استراتيجي يدرسه البنك في الوقت الحالي من قبل المجلس والإدارة وتم الإفصاح عن احتمالية الاندماج وانه سيتم الاستعانة بشركات متخصصة لدراسة جدوى هذا الاندماج وسوف يتم رفع التوصية المناسبة للسادة المساهمين.

السؤال السابع: بالنسبة لاسهم بنك السلام في بنك البحرين والكويت الي تمثل 26 % هل سيكون هناك فكرة لمقايضة الأسهم بعد الاندماج مع بنك البحرين الإسلامي؟

السيد رئيس الجلسة: بالنسبة لموضوع أسهم بنك السلام لا يمكننا الإفصاح او التأكيد على ذلك حيث انه لم تتم مناقشة أي من هذه المواضيع حاليا.

ذكر السيد المساهم أحمد فخرو: نشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة وكذلك فريق الادارة التنفيذية على الأداء الطيب والنجاح في تحقيق النتائج الجيدة للسنة المنتهية 2023، كما اشكر الدكتور عبد الرحمن سيف علي عرضه على أهم مؤشرات وإنجازات البنك خلال العام المنصرم.

السيد الرئيس عندي ملاحظة وكذلك عندي تساؤل
الملاحظة أولاً هي أن تقرير البنك السنوي لسنة 2023 أعاد تكرار ذكر المصطلح "التحول الرقمي"
في أكثر من مكان، على النحو التالي:
صفحة 2 - " عهد جديد من الفرص"
صفحة 6 - " كلمة رئيس مجلس الإدارة"
صفحة 8 - " تقرير رئيس مجلس الإدارة"

صفحة 14 - " تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة" حيث تكرر ذكر المصطلح سبع مرات
لكن بمواصلة قراءة التقرير السنوي لم أجد للأسف اية إشارة إلى وجود لجنة أو جهة خاصة مسؤولة
من أعضاء الإدارة على الإشراف على تنفيذ "التحويل الرقمي" للبنك.

كذلك بالرجوع إلى صفحة 53 تحت عنوان "الهيكل التنظيمي" لم ترد أي إشارة إلى " التحول الرقمي"
وكذلك صفحتي 54 و55 - تحت عنوان "اللجان الإدارية" لم ترد أي إشارة إلى أن هناك لجنة مسؤولة
عن " التحول الرقمي "

إضافةً انه حتى اللجان الثلاثة عشر الموجودة في الجدول مع ذكر ملخص مهام ومسئوليات كل لجنة
على حدة لم يرد أن أي من اللجان مسؤولة عن " التحول الرقمي "

السؤال للسيد الرئيس: كيف لا توجد لجنة مع أن "التحول الرقمي" في البنوك يعتبر من أهم التحولات
التي شهدتها القطاع المصرفي في السنوات القلائل الأخيرة؟ وأضاف إلى انه واجه عدد من المشاكل في
استعمال تطبيق الهاتف النقال لبنك البحرين والكويت مؤخراً وعندما اتصل بخط البنك الساخن قيل له
ان المشكلة من مزود الخدمات مع أن تطبيقات بقية البنوك الأخرى تعمل على أحسن حال، وعلق قائلاً
انه ربما ان التحول الرقمي في بنك البحرين والكويت ليس بالمتانة المطلوبة حتى الآن.

السيد رئيس الجلسة: الموضوع مهم ويتم دراسة الموضوع في مجلس الإدارة وفي اللجنة التنفيذية و
التحول الرقمي وأنظمة المعلومات من أولويات مجلس الإدارة وهناك أشخاص مسؤولون عن التحول
الرقمي.

الرئيس التنفيذي للمجموعة: أولاً التحول الرقمي هي ظاهرة جديدة وسوف تأخذ سنوات لتصل لمرحلة
الاستقرار والنضج. ويعتمد الموضوع على كيفية تبني كل مؤسسة لمفهوم التحول الرقمي. وتجربة البنك
في هذا الجانب بأن مسؤولية التحول الرقمي ليست لشخص واحد، ولكن مسؤولية الجميع في المؤسسة.
وإذا تم التحدث عن التحول الرقمي بمقارنة تطبيقات الأجهزة الذكية فلن يتناول الموضوع بشكل شامل
و استراتيجي البنك في هذا الجانب واضحة حيث أن عملية التحول الرقمي عملية شمولية تبدأ من البنية
التحتية لأنظمة المعلومات و جميع أنظمة البنك ومن ثم بناء تطبيقات على ذلك. وبالنسبة لحوكمة
الموضوع فإن مجلس الإدارة كله مسئول عنه والإدارة التنفيذية و جميع الموظفين مسئولين. وهناك لجنة
إدارية للإستراتيجية من نطاق عملها متابعة مشاريع الإستراتيجية و من ضمنها التحول الرقمي يرأسها
الرئيس التنفيذي. والجدير بالذكر بأن العملية ليست فقط تحديث أنظمة، ولكن خلق ثقافة و طور البنك
برنامج يعني بهذا الجانب لكل الموظفين لأن الثقافة تبدأ حتى من الخطوط الأمامية. و فلسفة البنك أن
يكون الجميع سفيرا للتحول الرقمي، ولكن المشاريع التي ذكرت فإن لكل مشروع مسئول مسائل عن
المشروع الموكل اليه. والبنك من أوائل البنوك التي دشنت مثل هذا المشروع و حقق نجاحات فيه ولكن
عملية التطوير مستمرة.

السيد أحمد فخرو: مقارنة بالمؤسسات الأخرى توجد بها لجنة على مستوى مجلس الإدارة و الإدارة و اي مشروع ليس له قائد لن يتم و الأفضل أن يكون هناك شخص مسئول و محاسب ولا اتفق مع الطرح لأنه من الممارسات الأفضل أن يكون هناك شخص مسئول وهذا شيء المتعارف عليه.

السيد رئيس الجلسة: ملاحظة مشكورة وسوف نأخذها بعين الاعتبار. ولنطمئن السيد المساهم فإن هذا الموضوع يتم متابعته من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي ويتم مناقشة المشاريع الإستراتيجية بشكل متعمق. والمقارنة مع المؤسسات الأخرى أمر وارد، و يتم أخذ ذلك في الاعتبار أيضا. واللجنة التابعة لمجلس الإدارة المسئولة حاليا عن الأمور الإستراتيجية هي اللجنة التنفيذية ويتم النظر في مثل هذه الأمور بكل جدية.

الرئيس التنفيذي للمجموعة: أرجوا ألا يفهم بأن هذا الأمر الاستراتيجي متروك من غير مراقبة و متابعة. مجلس الإدارة مسئول و الإدارة التنفيذية مسئولة عن كل مشروع مع برنامج زمني ونقدم للمجلس في اجتماعاته تقارير و لذلك فإن المتابعة موجودة و العملية منظمة.

وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور والمشاركة في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:00 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولى التوفيق ، ، ،



خالد حسين تقى
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة



أحمد عبدالقدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة